هيئة سوق رأس المال تمنح رسالة عدم ممانعة توفر خدمة تسعير المركبات

منحت هيئة سوق رأس المال، اليوم الاثنين، رسالة عدم ممانعة لتقديم خدمة تسعير المركبات الفلسطينية عبر موقع Pal Blue Book.

وتمكن هذه الخدمة من تسعير المركبات المستعملة في فلسطين باستخدام الذكاء الصناعي مع الأخذ بعين الاعتبار حالة وعمر المركبة والعرض والطلب في السوق وتوفر أسعار استرشادية يمكن لشركات التأمين وشركات التأجير التمويلي استخدامها في نطاق أعمالها حال رغبتها بذلك.

من جانبه، أكد السيد براق النابلسي مدير عام الهيئة الى أن منح رسالة عدم الممانعة لخدمة تسعير المركبات الفلسطينية عبر موقع بال بلو بوك، يأتي في سياق جهود الهيئة في تعزيز التكنولوجيا المالية في القطاعات المالية غير المصرفية، انطلاقاً من استراتيجيتها الخمسية للأعوام 2021-2025. حيث توفر الهيئة عبر منصة " ابتكر" البيئة الممكنة والإرشاد والتوجيه الرقابي للمبتكرين في مجال التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي.

هيئة سوق رأس المال تصدر تعليمات ترخيص المنصات

الالكترونية

أصدر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال تعليمات رقم (2) لسنة 2022 بشأن ترخيص منصات الكترونية لبيع أو تقديم خدمة تجميع ومقارنة خدمات مالية غير مصرفية.

ويأتي اصدار تعليمات ترخيص المنصات الالكترونية لبيع خدمات مالية غير مصرفية في قطاعات التأمين والتأجير التمويلي والأوراق المالية وتقديم خدمة تجميع ومقارنة منتجات مالية غير مصرفية انسجاما مع استراتيجية الهيئة للأعوام 2021-2025 ضمن برنامج تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاعات المالية غير المصرفية وتوفير البيئة الممكنة لها.

وتهدف التعليمات إلى تطوير البيئة التنظيمية لخلق قنوات توزيع الكترونية جديدة تستند الى التكنولوجيا المالية من خلال منصات الكترونية تعمل على تقديم خدمات بيع المنتجات أو الخدمات المالية للمستهلكين الكترونيا، إضافة الى تقديم خدمة تجميع ومقارنة المنتجات والخدمات المالية غير المصرفية الصادرة عن المؤسسات المالية غير المصرفية المتعاقد معها وهي من الخدمات المالية المستحدثة والتي تسهل على المواطنين والمستهلكين من اختيار المنتجات المالية المتاحة عبر المنصة والمقارنة فيما بينها.

وتسعى التعليمات إلى ترخيص المنصات الالكترونية الى خلق بيئة رقابية وتنظيمية لممارسة نشاط المنصات الالكترونية للقطاعات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة واشراف الهيئة في فلسطين، وتمكين الهيئة من الرقابة والاشراف على الحلول والتطبيقات المالية غير المصرفية المستندة الى التكنولوجيا عبر المنصات الالكترونية، ومواكبة المتغيرات والتطورات التكنولوجية السريعة التي تفرضها الرقمنة، واستخدام التكنولوجيا المالية في إيجاد قنوات توزيع جديدة لخدمات ومنتجات قائمة، إضافة الى وضع ضوابط لإنشاء هذه المنصات وتشغيلها وإداراتها وترخيصها وخدمة المستفيدين منها وضمان حقوقهم وامن معلوماتهم

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة اصدرت قرار رقم 1 لسنه 2022 بشان الضوابط التكنولوجية وقواعد تأمين وحماية المعلومات المرتبطة بتقديم الخدمات المالية غير المصرفية عبر المنصات الالكترونية.

يمكنكم الاطلاع على التعليمات من خلال الضغط هنا